

## منتدى سياسات التنمية المتعدد الأطراف- الشرق الأوسط وجوار الجنوب

(الأردن 3-4 تشرين الأول 2017)

### الخلاصات والتوصيات:

1. الواقع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة يعكس ازدياد المخاوف التي تحتاج الى عناية خاصة، ابتداءً من انعدام المساواة والفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعي، الى انعدام الاستقرار السياسي الداخلي والعاور للحدود. فالحوار الان هو مهم أكثر من أي فترة سابقة.  
**التوصية:** العمل من اجل تبني سياسات وطنية تعالج التحديات من خلال استراتيجيات وخطط ملائمة، كنتيجة للقنوات الحوار الموحدة والدائم، وبناء الثقة بين الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، ووضع أدوات لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشتركة
2. الفساد واستغلال السلطة مسألة مزمنة في المنطقة. وهي قضايا تفسر حالة من عدم الاستقرار في ثقة الجمهور، وانكماش التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هنالك العديد دول اخرى تستفيد من هذا الواقع/المعضلة المزعجة للمنطقة.  
**التوصية:** على كل من الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي دعم الإصلاحات الهيكلية وتقاسم المسؤولية من اجل تعزيز الديمقراطية والمشاركة والمساءلة والنهج القائم على الحقوق.
3. إن المجتمع المدني، بحكم تعريفه، هو مجال متنوع، حيث توجد أشكال مختلفة من الهياكل المدنية. وقد تحسنت العديد من هذه الهياكل خلال العقود الماضية: فقد وضعت رؤى تستجيب للتحديات الرئيسية، كما وفرت أدوات للمناصرة وتغيير السياسات. ومع ذلك، فإن الفضاء المدني يواجه تحدياً بسبب التدابير المتشددة التي تتخذها الحكومات، مما يؤدي إلى تقلص البيئة التمكينية بشكل خطير، حيث تشهد منظمات المجتمع المدني عدداً متزايداً من الأعمال التعسفية ضدها.  
**التوصية:** العمل معاً من اجل تعزيز حماية كل من الحيز المدني، نشاط حقوق الانسان مختلف الفاعلين/ات الاجتماعيين/ات.
4. لا يزال التناقض يعترى نهج الاتحاد الأوروبي وتماسك سياساته التنموية، وبشكل خاص، الترابط بين دعم اجندة حقوق الانسان، والنهج القائم على القوق في التنمية من جهة، وتكرار الممارسات الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى، والتي غالباً ما تتناقض مع روحية التنمية العالمية المشتركة.  
**التوصية:** التحرك قدماً كشركاء للتأكد من تلازم السياسات مع النهج الحقوقي والرؤية التي تركز على الانسان، وهو يتطلب الزام كامل للشراكة التي تدعم إنجازات اهداف التنمية المستدامة كأولوية مشتركة.
5. لقد قدمت اجندة 2030 نصاً جماعياً جيداً لبناء الجسور، من خلال نهج متكامل، حيث يجب فهم الأهداف وتنفيذها عبر كافة الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص. عامان على إقرار اجندة 2030، التقدم المحرز يختلف بشكل كبير بين دول المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فهناك توجهات إيجابية، بما في ذلك القيادات والقدرات التي يتم تقديمها في عدد من الدول. رغم هذه المؤشرات الايجابية، فإن الفجوة الأساسية تكمن بين النظريات والتطبيق.  
**التوصية:** دعم شامل للمسارات الوطنية، مع زيادة التوعية حول اجندة 2030 في المنطقة، بالإضافة الى مشاركة ناشطة وفاعلة لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في كل من الحوارات الوطنية والتنفيذ.
6. على الرغم من أهمية دور السلطات المحلية في تحقيق اهداف التنمية العالمية، فإن الشح الكبير للموارد يبقى عائقاً من اجل القيام بالدور الذي على عاتقهم. عالمياً 2% فقط هي الأموال المرصودة من قبل صناديق التنمية العالمية للسلطات المحلية ولا

تستثنى هذه المنطقة من العالم على الرغم من تحدياتها. في نفس الوقت فإن التشاور مع السلطات المحلية يبقى محدود للغاية.  
**التوصية:** دعم قدرات السلطات المحلية بالإضافة الى اشراك أكبر لهم في فعاليات التنمية، من خلال التشاور والتنسيق للوصول الى حلول على مختلف المستويات من اجل التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة.

7. ان مفهوم التأقلم، بالإضافة الى النموذج الجديد للأمن والتنمية، حيث تم اعادة تعريفها من اجل التصدي للمشكلات التي تعتبر الجذور الأساسية لازدياد التوترات الأمنية / انعدام الاستقرار والهجرة، واليات التصدي المشترك لهذه الجذور. لقد أصبح من الضروري تبني معايير حقوق الانسان، و تخصيص وقت لفهم الاختلافات في كل الاطر الجغرافية وتجنب استعمال التعميمات والمنهجيات التي تعتبر ان الجميع متشابه على امتداد المنطقة.  
**التوصية:** الترويج للفهم القائم على الحقوق وتبادل المعرفة حول اسباب الازمات واتجاهات الهجرة في سياقاتها المحددة، ودعم وسائل كافية للتصدي المشترك لها.

8. ان انعدام الفرص (خاصة فرص العمل) هو واحد من التحديات التي تواجهها دول المنطقة وقد أثر بشكل كبير على واقع الأنظمة الاجتماعية، ازدياد فجوة انعدام المساواة والاقصاء الاجتماعي. النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب هم أكثر المتأثرين وهي فئات تحتاج الى اهتمام خاص.  
**التوصية:** مراجعة برامج وتدخلات ومعايير الاتحاد الأوروبي السابقة، التي استهدفت المساواة الاجتماعية، واستخدام الغايات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها من اجل تطوير المعايير المعتمدة بما يضمن مساحة أوسع من الوعي بما في ذلك المعايير الخاصة بالمساواة الجندرية، الشبائية وتلك الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

9. لقد شهدت المنطقة ارتفاع في عدد المبادرات من اجل حماية البيئة، واستخدام أفضل للموارد الطبيعية، وسياسات أفضل في إدارة النفايات، واستخدام التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات كالمياه والزراعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المبادرات بقيت محدودة وانتقائية بالإضافة الى غياب منهج منظم للتصدي للتحديات البيئية التي تواجه المنطقة.  
**التوصية:** دعم أكبر للمنهجيات المتكاملة لحماية البيئة، بما في ذلك فهم أعمق لآثار التغير المناخي على المنطقة، ونقل التكنولوجيا النظيفة والمتجددة، والسياسات والتشريعات والبرامج الداعمة، بالإضافة الى المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في التخطيط ودراسات الأثر في المبادرات البيئية.

10. تفقر المنطقة الى البنى التحتية لقيام تشبيك وشراكات قوية للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على السواء، من اجل الدفع باتجاه العمل المشترك. ان مفهوم بناء شراكات متين أمر ضروري لدعم ومواكبة منصات الحوار بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الحكومات، منظمات المجتمع المدني، السلطات المحلية والقطاع الخاص.  
**التوصية:** العمل معاً لتعزيز مساحة ايجابية من اجل اقامة شراكات عالمية والتعاون بين الجهات الفاعلة المتعددة، ما يمكن ان يؤدي تدريجياً الى مشاورات أفضل، خارطة طريق واستراتيجيات، الخروج معاً بأفكار وموارد، من اجل تحويل الحوار الى أفعال حقيقية.